

Distr.: General
20 August 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

محضر موجز للجزء الثاني* من الجلسة ٣٠١

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد بادجي (السنغال)

المحتويات

جلسة خاصة معقودة بمناسبة مرور ٤٠ عاما على احتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية، بما
فيها القدس الشرقية

بيانات يلقاها أعضاء ومراقبو الأمم المتحدة (تابع)

بيانات يلقاها ممثلو منظمات المجتمع المدني (تابع)

ملاحظات ختامية يلقاها رئيس اللجنة

* يرد في الوثيقة A/AC.183/SR.301 المحضر الموجز للجزء الأول من الجلسة المعقودة يوم الخميس،
٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٣٠.

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. وإدخالها على نسخة من
المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى: Chief of the Official
Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة والجلسات الأخرى في وثيقة تصويب واحدة.



انعقدت الجلسة من جديد الساعة ١٥/١٥.

جلسة خاصة معقودة بمناسبة مرور ٤٠ عاما على احتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية

بيانات يلقيها أعضاء ومراقبو الأمم المتحدة (تابع)

١ - السيدة أصمدي (إندونيسيا): قالت إن الحالة في الشرق الأوسط مسألة ذات أهمية بالغة بالنسبة للمجتمع الدولي. وقد تفاقمت الظروف التي يعيش فيها الفلسطينيون في الأراضي المحتلة سوءا بسبب تصعيد وتيرة العدوان الإسرائيلي. وأضافت أن الامتناع عن دفع العائدات الضريبية والتوغلات المنتظمة داخل الأرض الفلسطينية، والاعتقالات المتعمدة، واحتجاز أعضاء منتخبين من الحكومة الفلسطينية والهيئة التشريعية الفلسطينية تتسبب في شقاء وبؤس لا يعد ولا يحصى. وأدت القيود المفروضة على تحركات الفلسطينيين وتشديد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى شلل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية وحبس الفلسطينيين فعليا في سجن كبير. وقالت إن وفدها يدين سياسات إسرائيل التي تتناقض مع القانون الدولي وتضعف الجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة عملا بالعديد من القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة.

٢ - وأعربت عن ترحيب وفدها بالتزام الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، بمعالجة الأخطار الجديدة والناشئة التي تهدد السلم والأمن. غير أن ذلك الالتزام يفتقر إلى عنصر البحث عن حل للقضية الفلسطينية. فقد أبدى المجلس قدرا ضئيلا من الاهتمام في إلزام إسرائيل على تنفيذ القرارات ذات الصلة وهو موقف يمكن القول إنه شد من عضد إسرائيل في متابعة سياساتها.

٣ - ورحبت باسم وفدها بقيام الفلسطينيين بإنشاء حكومة وحدة وطنية وبتصميم الشعب الفلسطيني على

السعي من أجل السلام من خلال مفاوضات سياسية. ومن المأمول فيه أن تشجع تلك التطورات الإيجابية الحاصلة على مستوى القيادة عملية المصالحة على صعيد القواعد الشعبية. فالسلام، في نهاية المطاف، لا يمكن أن يحرز من خلال الدبلوماسية لوحدها. إذ يتوجب على أطراف الصراع أن يمارسوا ضبط النفس وأن يتجنبوا القيام بأي عمل من شأنه أن يزيد المسائل تعقيدا. وفي ذلك السياق، رحبت باسم وفدها بالشروع بعقد اجتماعات منتظمة بين القادة الفلسطينيين والإسرائيليين.

٤ - واستدركت قائلة إن التجربة قد أظهرت أنه لا يمكن التوصل إلى نتائج ملموسة دون مشاركة فعلية من قبل المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان التي تتمتع بنفوذ مباشر على الأطراف المعنية. وأكدت أن للجنة الرباعية دورا أساسيا تلعبه في إحياء عملية السلام وتنفيذ خارطة الطريق. وعليها أن تكون حازمة في جهودها الرامية إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة تكون القدس الشرقية عاصمتها وتعيش بسلام وأمن جنبا إلى جنب مع إسرائيل ومع جيرانها الآخرين على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧).

٥ - ومضت قائلة إنه يجب استكمال الجهود التي تبذلها اللجنة الرباعية بجهود تبذلها الأطراف الفاعلة الإقليمية. وأشارت إلى أن مبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢ التي تم تأكيدها من جديد في مؤتمر القمة الأخير الذي عقدته جامعة الدول العربية في الرياض يمكنها أن تجعل الحالة الطبيعية في الشرق الأوسط على أساس صيغة تتيح لبلدان المنطقة الإقليمية القيام بدورها في العملية. وفي الوقت نفسه، يتعين على المجتمع الدولي أن يعالج الحالة الإنسانية المنذرة بوقوع

٩ - وأعرب عما يساور وفده من جزع إزاء تفاقم الحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والهيار وقف إطلاق النار مؤخرا وتصاعد وتيرة العنف من جديد. ودعا إسرائيل إلى ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس وإلى رفع الحصار الاقتصادي المفروض على الفلسطينيين. كما دعا إلى وقف فوري لتشييد الجدار في الأرض المحتلة وإلى إزالة الأجزاء التي بنيت منه بالفعل، وإلى وقف توسيع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية والعودة عن ذلك، وإطلاق سراح السجناء الفلسطينيين واستئناف تحويل العائدات الضريبية.

١٠ - وأردف قائلا إن وفده أكد من جديد تأييده الكامل لحق الشعب الفلسطيني المشروع وغير القابل للتصرف بدولة مستقلة وذات سيادة تكون القدس الشرقية عاصمة لها وتعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل بسلام وأمن. وبغية إرساء سلام عادل ومستدام يجب على إسرائيل أن تسحب قواتها من جميع الأراضي المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وأن تفي بالتزاماتها بموجب اتفاقيات جنيف وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وسائر مبادرات السلام، بما فيها خارطة الطريق. وحث باسم وفده الأطراف المتحاربة على استئناف المفاوضات من أجل التغلب على حالة الجمود التي تكتنف عملية السلام حاليا. كذلك حان الوقت لأن تفي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالتزامها الجماعي بانخراطها من جديد في عملية السلام بهدف التوصل إلى حل عادل ومستدام للصراع.

١١ - السيد حشاني (تونس): قال إن الذكرى السنوية الأربعين للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية يحظى بأهمية خاصة باعتبار أن الشعب الفلسطيني ما زال يعاني تحت الاحتلال ويتطلع بشغف إلى الحصول على حقوقه المشروعة واستعادة أرضه المحتلة وإقامة دولة مستقلة. ومنذ بداية الاحتلال الإسرائيلي، ما فتئت القضية الفلسطينية تكمن في صميم الصراع العربي الإسرائيلي وتسببت في نشوء

كارثة للشعب الفلسطيني وأن يقدم مساعدة مالية ومادية إلى الحكومة الفلسطينية.

٦ - وأردفت قائلة إن إندونيسيا أعادت تأكيد دعوتها إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة قابلة للنماء في أقرب وقت ممكن مع تمتع جميع اللاجئين الفلسطينيين بحق العودة إلى ديارهم والعيش جنبا إلى جنب في سلام مع إسرائيل على النحو المبين في خارطة الطريق التي أعدتها اللجنة الرباعية وفي قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وأكدت في ختام بيانها ضرورة احترام إسرائيل لالتزاماتها في ذلك السياق خدمة للسلم والعدل.

٧ - السيد سوركار (المراقب عن بنغلاديش): قال إن إحياء ذكرى مرور ٤٠ عاما على الاحتلال الإسرائيلي للقدس الشرقية يعتبر رسالة تذكير مؤلمة بفشل المجتمع الدولي بحل الحالة في الشرق الأوسط. وأكد أن الاحتلال يمثل السبب الأساسي لانتشار العنف والأعمال العدائية في المنطقة اللذين تتبدى آثارهما في سائر أنحاء العالم.

٨ - ومضى قائلا إن القدس - أو القدس الشريف - هي مكان مقدس عند الديانات التوحيدية الثلاث كافة - الإسلام والمسيحية واليهودية. وأشار إلى أن المدينة، ولا سيما المسجد الأقصى، تحظى بأهمية دينية خاصة لدى المسلمين. وقال إن من المؤسف اضطلاع إسرائيل بأنشطتها غير القانونية في انتهاك فاضح لقرارات الأمم المتحدة وفي ازدراء تام للمشاعر الدينية للمسلمين في جميع أنحاء العالم. وقال إن قيام قوات الاحتلال الإسرائيلية مؤخرا بهدم الطريق التاريخي الموصل بين باب المغاربة ومجمع المسجد الأقصى والخفريات التي تجريها تحت أرض المجمع تقوض أساساته وتهدد بنيانه بالانهيار. وأعرب عن إدانة وفده لتلك الأنشطة التي تلقي بالشك حيال صدق رغبة إسرائيل في استئناف عملية السلام ودعا الأمم المتحدة إلى اتخاذ إجراء حاسم بهذا الشأن.

والدولية، ولا سيما مبادرة السلام العربية وخارطة الطريق التي أعدتها اللجنة الرباعية وقرارات الأمم المتحدة والاتفاقات المعقودة مع الفلسطينيين. وقال إن حكومته رحبت باتفاق مكة الذي تم التوصل إليه تحت إشراف خدام الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود الذي شجع على بذل مزيد من الجهود من قبل المجتمع الدولي لرفع الحصار عن الشعب الفلسطيني وإحياء عملية السلام.

١٦ - ومن المأمول فيه أن تسعى جميع الأطراف إلى تسوية تفاوضية للصراع العربي الإسرائيلي. فبعد انقضاء أربعين عاما أضحى من الضروري أكثر من أي وقت مضى حل الصراع وتحقيق الأمن والاستقرار وإتاحة الفرصة لشعوب المنطقة لبناء وتطوير وإحراز التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

١٧ - السيد كاستيليون دوارتي (المراقب عن نيكاراغوا): قال إن انقضاء أربعين عاما على احتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية أدى إلى أربعين عاما من المعاناة للشعب الفلسطيني الذي حرم من حقه في تقرير مصيره والحق في العودة والحق في العيش في سلام مع جيرانه. فقد انتهكت حقوق الإنسان الأساسية للشعب الفلسطيني وأزهقت أرواح عدد لا يحصى من أبنائه وألحقت أضرار لا يمكن قياسها بالملكات. ولم تفلح قرارات الأمم المتحدة في السماح للشعب الفلسطيني بممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف بسبب ازدياد دولة الاحتلال للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.

١٨ - وأعرب عن قلق وفده إزاء الحالة الاقتصادية والاجتماعية والظروف الإنسانية الصعبة السائدة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وهي أوضاع ناشئة عن الممارسات والسياسات غير القانونية التي تتبعها دولة الاحتلال. كما يساوره القلق إزاء حملة الاستعمار الاستيطاني المتواصلة التي تمارسها إسرائيل وضم الأراضي بصورة غير

التطرف والإرهاب فضلا عن تعميق حدة التوترات وعدم الاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي.

١٢ - ومضى قائلا إن بلده أيد القضية الفلسطينية بوصفها مسألة مبدأ. واستضاف القيادة الفلسطينية لمدة اثني عشر عاما ووقف إلى جانب الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل استعادة حقوقه المشروعة. وعلاوة على ذلك، أسهم بلده في الجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى تسوية سلمية يمكن أن تقضي إلى سلام عادل وشامل.

١٣ - وأردف قائلا إن حكومته سعت منذ البداية إلى التوصل إلى تسوية تفاوضية استنادا إلى الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن ومبدأ الأرض مقابل السلام. وقد استضافت أول اجتماعات عقدت بين الأمريكيين والفلسطينيين والتي مهدت الطريق لعملية السلام. وكانت أحد المشاركين الناشطين في جميع مؤتمرات القمة ذات الصلة، ولا سيما مؤتمر مدريد واستضافت اجتماعات عدد من اللجان المتعددة الأطراف وأيدت مبادرة السلام العربية.

١٤ - وأكد أن السلام العادل والشامل يقتضي استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة، والانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، ووقف الأعمال العدائية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني ومؤسساته الوطنية والأماكن المقدسة. وعلاوة على ذلك، يتعين على إسرائيل أن تتوقف عن استهداف البنى التحتية في انتهاك للقانون الدولي والمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان.

١٥ - وأضاف قائلا إن حكومته كثيرا ما شددت على ضرورة توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وعلى إنهاء معاناته وحماية أماكنه المقدسة وبالدرجة الأولى المسجد الأقصى ووقف الحفريات التي تجري حوله. ودعا المجتمع الدولي، ولا سيما اللجنة الرباعية ومجلس الأمن إلى السعي إلى تحريك عملية السلام قدما استنادا إلى المرجعيات العربية

٢٠ - وخلال السنوات الأربعين من الاحتلال الإسرائيلي، عانى الشعب الفلسطيني من مشقات بالغة وانتهاكات متكررة لحقوق الإنسان ولا تلوح في الأفق نهاية تلك المعاناة. ولقد أسفر استمرار الاحتلال والأعمال العسكرية عن إزهاق أرواح العديد من الناس وتدمير سبل عيشهم وتشريد أعداد كبيرة من الفلسطينيين عن ديارهم. وتعتبر تلك الحالة مصدر قلق عميق لجميع الشعوب المحبة للسلام.

٢١ - وأكد أن التزام سري لانكا تجاه الشعب الفلسطيني لا يزال قويا غير منقوص. ونوه إلى أنه لا يمكن تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة إلا من خلال تسوية تفاوضية بين أطراف النزاع تفضي إلى إقامة دولة فلسطين الديمقراطية المستقلة تكون القدس الشرقية عاصمة لها وتعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل على أساس جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

٢٢ - الرئيس: أعلن أنه وردت إليه رسالة من وزير خارجية الجزائر.

بيانات يليها ممثلو منظمات المجتمع المدني (تابع)

٢٣ - بدعوة من الرئيس، شغل السيد خليل (وحدة دعم المفاوضات، منظمة التحرير الفلسطينية، مقعدا إلى جانب طاولة اللجنة.

٢٤ - السيد خليل (وحدة دعم المفاوضات، منظمة التحرير الفلسطينية): قال إنه بعد مرور ٤٠ عاما على احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية بلغنا الآن مرحلة حاسمة. فالأشهر القليلة القادمة سوف تحدد ما إذا كان الصراع بين الجانبين سيستمر ٤٠ عاما آخر. ولقد اتسمت العقود الأربعة الماضية ليس بالاحتلال الإسرائيلي فحسب وإنما باتباع إسرائيل باستمرار لسياسة أحادية الجانب تجلت بوضوح بانسحابها الأحادي الجانب من قطاع غزة في عام ٢٠٠٥.

مشروعة مما أسفر عن تغيير الطابع الديموغرافي والجغرافي لأرض فلسطين، بما فيها القدس الشرقية. وأضاف أن تشييد جدار الفصل تسبب في حدوث تدمير مادي واقتصادي واجتماعي ويتعارض مع الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناجمة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد دعت نيكاراغوا، بوصفها عضوا في حركة عدم الانحياز، المجتمع الدولي واللجنة الرباعية إلى مواصلة جهودهما الرامية إلى إحياء عملية السلام بهدف إنهاء الاحتلال وتحقيق حل مستند إلى إقامة دولتين تحترمان حقوق جميع دول وشعوب المنطقة في العيش بسلام وأمن. وقال إن وفده أيد إحياء مبادرة السلام العربية التي أعلن عنها في مؤتمر القمة الذي عقدته جامعة الدول العربية في آذار/مارس ٢٠٠٧ في الرياض. وتتحمل الأمم المتحدة مسؤولية مواصلة العمل على تحقيق حل لقضية فلسطين من جميع جوانبها، بما فيها إنشاء دولة فلسطينية مستقلة قابلة للنماء في إطار حدود آمنة ومحددة جيدا. وقال أن شعب نيكاراغوا وحكومته أكدا من جديد صداقتهما وتضامنهما مع الشعب الفلسطيني ومع السلطة الفلسطينية في نضالهما من أجل التحرر وإنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة.

١٩ - السيد كارياواسام (المراقب عن سري لانكا): قال إن وفده يقدر مواصلة اللجنة لجهودها الرامية إلى تعزيز الأعمال الكاملة لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وتعبئة المجتمع الدولي تحقيقا لتلك الغاية. وأضاف أن الجهود التي بذلها المجتمع الدولي على مدى الأربعين عاما الماضية يتعين أن تجلب الآن السلام والأمن الدائمين إلى المنطقة أو تخفف من معاناة الشعب الفلسطيني. ومع ذلك، فإن التسوية الشاملة المتوخاة في خارطة الطريق التي أعدها اللجنة الرباعية ومبادرة المملكة العربية السعودية التي أيدتها جامعة الدول العربية تعتبران من التطورات المشجعة.

الأساسية الكائنة في القدس الشرقية موجودة كلها في الجانب الغربي من الجدار، هي حقائق تدمر إمكانية إنشاء دولة فلسطينية قابلة للنماء وتقوض الهدف النهائي لحل الصراع على أساس دولتين. وبالإضافة إلى ذلك، يجري توسيع نطاق العديد من المستوطنات الإسرائيلية على الجانب الشرقي من الجدار. وبذلك فإن إسرائيل تقوم بعملية ضم فعلي لنصف مساحة الضفة الغربية تقريبا مخلفة وراءها أرضا بورا ومجزأة يفترض أن يقيم عليها الفلسطينيون اقتصادا مستقلا قابلا للنماء.

٢٨ - ومن الصعب رؤية كيف يمكن لتجزئة من هذا القبيل للأرض الفلسطينية أن تضمن لإسرائيل قدرا من الأمن أكبر مما يضمنه لها التزامها بالخط الأخضر الذي يمثل الحدود المعترف بها دوليا. وقال إن محكمة العدل الدولية قضت بأن تشييد الجدار عمل غير قانوني وأن الأجزاء التي بنيت منه بالفعل يجب تفكيكها. وعلاوة على ذلك، جاء في تقرير صدر مؤخرا عن البنك الدولي أنه من غير الواضح دائما متى تفرض القيود على تحركات الفلسطينيين لأسباب أمنية ومتى افرض لحماية مصالح المستوطنين.

٢٩ - وثمة مثال على تجزئة الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية يمكن مشاهدته في مدن قلقيلية وجيوس وحبالا التي قُطعت أوصالها عن بعضها البعض من جراء مسار الجدار مما أدى إلى إعاقة تنميتها. فسكان جيوس كانوا يزرعون الخضروات سابقا ويبيعونها في سائر أرجاء الجزء الشمالي من الضفة الغربية. غير أن ثلث الأراضي الزراعية للمنطقة ومعظم آبارها أضحت الآن على الجانب الغربي من الجدار وأضحى نصف سكان المدينة يعتمدون على المساعدة الغذائية التي تقدم إليهم من المجتمع الدولي.

٣٠ - وتابع قائلا إن المنطقة الواقعة جنوب قلقيلية الممتدة بين الخط الأخضر والجدار أضحت الآن "منطقة مغلقة"

٢٥ - ومن وجهة النظر الفلسطينية، تجلّت استراتيجية إسرائيل على مدى السنوات الأربعين الماضية بقضم أكبر قدر ممكن من الأراضي الفلسطينية وبوجود أقل عدد من ممكن من الفلسطينيين في تلك الأراضي. ولو أن إسرائيل ضمت تماما الضفة الغربية وقطاع غزة لكان قد تعين عليها أن تمنح ملايين الفلسطينيين - وهم مسيحيون ومسلمون - الحق في التصويت فتقوض بذلك وضعها القانوني كدولة يهودية ديمقراطية وتحدث خللا بالميزان الديموغرافي.

٢٦ - ومضى قائلا إن الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين يضمنان ٢٢ في المائة فقط من الأرض المعروفة باسم فلسطين التاريخية. وفي عام ١٩٨٨، اعترف الفلسطينيون بوجود إسرائيل في النسبة المتبقية من الأرض والبالغة ٧٨ في المائة على أساس أن تقام أي دولة فلسطينية في المستقبل على نسبة الـ ٢٢ في المائة المنوه عنها من تلك الأرض وعلى أساس أن تكون دولة كاملة حرة مستقلة ذات سيادة. غير أن السلطة الوطنية الفلسطينية المنشأة بموجب عملية أوسلو للسلام منحت سلطة محدودة فقط على مجرد ١٨ في المائة من الجزء البالغ نسبته ٢٢ في المائة. واحتفظت إسرائيل لنفسها بالسيطرة على الأمن في بقية الأراضي المحتلة، وفي الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٩ ازداد عدد المستوطنين في تلك المناطق بمعدل سريع لم يسبق له مثيل في التاريخ. ونتيجة لذلك، أسفرت عملية أوسلو للسلام عن عزل المناطق التي يسيطر عليها الفلسطينيون وعن ترسيخ السيطرة الإسرائيلية على المناطق المتبقية.

٢٧ - وأردف قائلا إن الجدار الذي تشييده إسرائيل حاليا لم يشيد في معظم أجزائه على مسار الخط الأخضر وإنما يتوغل مساره في عمق الضفة الغربية ويضم ٨٥ في المائة من عدد المستوطنين القادمين إلى إسرائيل المقيمين في الأراضي الواقعة في الجانب الغربي من الجدار. وعلاوة على ذلك، فإن الموارد المائية الشحيحة والأراضي المروية الرئيسية والأسواق

والمقيمين في الضفة الغربية الحصول على تصاريح من إسرائيل للانتقال من منطقة إلى أخرى. وأدى قطع أوصال القدس الشرقية عن الضفة الغربية ماديا وسياسيا إلى منع التفاعل الاقتصادي والاجتماعي بين المنطقتين وعرض للخطر قدرة المجتمعين المحليين لتلكا المنطقتين على النماء في المستقبل. وإذا ما استمرت استراتيجية الاستيطان تلك فإن صورة القدس كرمز لتعدد الثقافات يمكن أن تنتهي في غضون ثلاثين سنة. وفي الوقت نفسه، إذا ما أراد الفلسطينيون أن يقيموا عاصمتهم في القدس الشرقية فلسوف تكون مطوقة بأرض ومواطني دولة أجنبية ذات سيادة.

٣٤ - وأشار إلى أن الأمم المتحدة والبنك الدولي اعتبرا القيود المفروضة على التنقل السبب المباشر للأزمة الإنسانية الراهنة التي تعصف بالضفة الغربية. والحل الذي اقترحه إسرائيل يتمثل في بناء شبكة منفصلة من الطرقات والأنفاق خاصة بالفلسطينيين. وقد كشف مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية النقاب عن حقيقة أن إسرائيل تقوم فعليا بتشييد شبكتين واحدة خاصة بالفلسطينيين والأخرى شبكة حديثة من الطرقات العالية تربط المستوطنات الإسرائيلية بعضها بعضا.

٣٥ - وأعلن أنه عندما سحبت إسرائيل ٨ ٠٠٠ مستوطن من غزة في عام ٢٠٠٥ كانت قد خططت لإدخال ٣٠ ٠٠٠ مستوطن إلى الضفة الغربية والقدس الشرقية. وستواصل إسرائيل بسط سيطرتها على الأراضي المروية الرئيسية وموارد المياه والسوق التجارية في القدس الشرقية بما يؤدي إلى القضاء كليا على الحل القائم على أساس دولتين إذا لم يتمكن الطرفان كلاهما من الاتفاق على حل عادل. ومن أجل تلافي ٤٠ عاما آخر من الاحتلال والتزعاج، من المهم جدا اتخاذ إجراءات فورية والتركيز على ثلاثة مبادئ: الحاجة إلى خلق فرصة اقتصادية بتنفيذ الاتفاق المتعلق بالتنقل وإمكانية الوصول؛ والحاجة إلى إنقاذ الحل القائم على أساس

وبات يتعين على الفلسطينيين الذين يعيشون في المنطقة المغلقة أو الذين يمتلكون أراض فيها ملزمين بأن يتقدموا بصورة دورية بطلب للحصول على إذن من الجيش الإسرائيلي لدخول المنطقة. وعلى النقيض من ذلك، يستطيع الإسرائيليون، بمن فيهم الأشخاص القادرون على الهجرة إلى إسرائيل بموجب قانون العودة الإسرائيلي من قبيل الأجانب الذين اعتنقوا الدين اليهودي، الدخول إلى المنطقة المغلقة والعيش فيها دون الحصول على إذن فضلا عن حصولهم على المساكن الرخيصة والخدمات الاجتماعية والعمالة.

٣١ - وأجبر المزارعون على الوصول إلى أرضهم وبيع منتجاتهم أو إرسال أطفالهم إلى المدارس الواقعة على الطرف الآخر من الجدار وباتوا ينتقلون إلى هناك تدريجيا بسبب ما يسببه ذلك الترتيب من إزعاج لهم. وتصبح الأرض في نهاية المطاف خالية من سكانها الأمر الذي يجعل من الصعب على المفاوضين الفلسطينيين المطالبة بالاحتفاظ بها.

٣٢ - وأشار إلى أن العملية ذاتها تحدث في سائر أرجاء الضفة الغربية وحول القدس الشرقية بصورة خاصة. فالمنطقة الممتدة من رام الله إلى بيت لحم التي كانت تمثل ٤٠ في المائة من جميع الأنشطة الاقتصادية في الضفة الغربية وتنسم بأهمية بالغة بالنسبة لأي حل ممكن على أساس دولتين يجري تفتيتها حاليا بإقامة مستوطنات وتشديد الجدار عليها. وفي القدس وما حولها، يجري ربط المستوطنات بإسرائيل بواسطة طرق تبني على الأراضي الفلسطينية ولا يسمح لمعظم الفلسطينيين بالوصول إليها. فهذه الطرقات محاطة من طرفيها بجدران وإضافة إلى الجدار نفسه خلقت مناطق عربية مغلقة مما قطع أوصال القدس عمليا عن الضفة الغربية.

٣٣ - ومضى قائلا إنه يجري أيضا عزل المنطقتين عن بعضهما سياسيا. وبسبب اختلاف وضعية الإقامة في إحدهما عن الأخرى يشترط على الفلسطينيين المقيمين في القدس

ساعات طوال عند إحدى نقاط التفتيش الإسرائيلية فيما كانت في حال مخاض في طريقها إلى المستشفى في مخيم مجاور لوضع ولدها وعادت المرأة أدراجها حيث أتت مع طفلها الوليد لتجد منزلها مهتما. وضربت مثلاً آخر طفلاً عطشاناً عمره أربع سنوات رفض أخذ الماء من جندي إسرائيلي ليظهر خوفه منه وليقدم نموذجاً عن صمود ومقاومة الفلسطينيين وليظهر ما فعلت آلة الاحتلال بالجندي الإسرائيلي حيث أفقدته حسه الإنساني.

٤٠ - وأعربت عن قناعتها بأن الكبار ملزمون بتوفير بيئة آمنة للأطفال الفلسطينيين والإسرائيليين. وأكدت أن الجدار لن يجلب الأمن أو السلامة لهم؛ والسبيل الوحيد إلى ذلك هو إقامة سلام عادل يحترم حقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف. ومن الضروري أن تعترف إسرائيل بمسؤوليتها الأخلاقية تجاه اللاجئين الفلسطينيين. حيث تسيطر إسرائيل على جميع مناحي الحياة داخل قطاع غزة. والعيش تحت الاحتلال يحط بالكرامة ويحرم الفلسطينيين من حرية الاختيار. ومع ذلك، فقد تم تطبيع الاحتلال وضاع الأمل في المستقبل في حين أدار العالم وجهه عما يجري. ودعت المجتمع الدولي إلى الضغط على إسرائيل للانصياع لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وأكدت أن الاحتلال ينبغي أن ينتهي وأن حق العودة يجب أن يستذكر.

٤١ - انسحبت السيدة الفيرا (تحالف أطفال الشرق الأوسط) من طاولة اللجنة.

٤٢ - بدعوة من الرئيس، شغل السيد دياموند (بيتسليم - المركز الإسرائيلي للمعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة) مقعداً إلى جانب طاولة اللجنة.

٤٣ - السيد دياموند (بيتسليم - المركز الإسرائيلي للمعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة): قدم إحاطة إعلامية من تجربته الشخصية عن اللحظة التي أدرك

دولتين والالتزام بأحكام الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية؛ وهيئة أفق سياسي مفيد لكلا الجانبين من خلال المشاركة بمبادرة السلام العربية والتفاوض حالاً.

٣٦ - انسحب السيد خليل (وحدة دعم المفاوضات، منظمة التحرير الفلسطينية) من طاولة اللجنة.

٣٧ - بدعوة من الرئيس، شغلت السيدة الفيرا (تحالف أطفال الشرق الأوسط) مقعداً إلى جانب طاولة اللجنة.

٣٨ - السيدة الفيرا (تحالف أطفال الشرق الأوسط): لاحظت أنه حان الوقت لتحقيق العدل للشعب الفلسطيني. وقالت إن المتحدثين الآخرين أشاروا إلى المحنة الاقتصادية التي يعاني منها الفلسطينيون وإلى الإساءة الواسعة النطاق لحقوقهم الإنسانية في السجون الإسرائيلية. وعلى الرغم من العديد من القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة والدعوات المنادية بحل قائم على أساس دولتين قد واصلت إسرائيل على أرض الواقع، عدوانها على الضعفاء بهدم المنازل وتشديد الجدار. وأضافت أن الحل القائم على أساس دولتين لا يمثل الجواب فالسلام الحقيقي المقرون بالعدل لا يمكن تحقيقه إلا من خلال دعم حق العودة لجميع الفلسطينيين.

٣٩ - وأكدت أن الاحتلال حرم الفلسطينيين من معظم احتياجاتهم الأساسية. ففي قطاع غزة، موطنها وموطن ١,٤ مليون آخرين من أمثالها، أصبحت الحياة غير آمنة وأصبح المكان مكتظاً بشدة. وفي مكان عملها، تشاهد يومياً الصعوبات التي يواجهها المرضى نتيجة عدم منحهم تراخيص أو منعهم من الوصول إلى العلاج الطبي المناسب، الأمر الذي أسفر عن وفاة العديد منهم. وتتفشى في صفوف الأطفال دون سن الخامسة أمراض قابلة للوقاية من الإصابة بها، من قبيل فقر الدم كما تتفشى اضطرابات الإجهاد الناجم عن أنشطة إسرائيل العسكرية المستمرة. وباتت انتهاكات حقوق الإنسان من الأمور المألوفة يومياً. إذ أوقفت امرأة حامل

يخضع أحد للمساءلة وأن المستوطنين يعتقدون أنهم أحرار بأن يفعلوا ما يريدون.

٤٦ - وعلى الرغم من أن الانتهاكات التي ترتكبها القوات المسلحة الإسرائيلية تمثل محور الاهتمام الرئيسي لأعمال المركز، فمن المهم توجيه الانتباه إلى مسؤولية الأطراف الفاعلة الأخرى. إذ يستطيع المجتمع الدولي أن يقوم بمزيد من العمل لتخفيف معاناة الشعب الفلسطيني. والأنشطة التي تمارسها بعض الدول صادرة عن حسن نية ولكنها تيسر لحكومة إسرائيل في بعض الأحيان أن يتهرب من مسؤولياتها بموجب القانون الدولي. وبسبب تدخل أطراف أخرى، لم تتم حكومة إسرائيل بإصلاح محطة توليد الطاقة الكهربائية في غزة التي قصفتها القوات الإسرائيلية بالقنابل يوم ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وقد أصرت حكومة إسرائيل على ضرورة اتخاذ تدابير أمنية خاصة في معبر كارني في غزة لكنها لم تدفع التكاليف اللازمة لتنفيذ تلك التدابير.

٤٧ - واستطرد قائلاً إن التزاع الدائر بين مختلف الفصائل في غزة أفضى إلى انتهاك حقوق الشعب الفلسطيني على يد الفلسطينيين أنفسهم. كما انتهكت حقوق أعضاء المجتمع الدولي وتكررت حوادث اختطاف العمال الدوليين. وأشار إلى أن انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها الإسرائيليون والفلسطينيون تتعارض مع القانون الدولي الإنساني وتتعارض مع أبسط مبادئ اللياقة الإنسانية. وقد أفضت تلك الانتهاكات إلى زيادة المعاناة والكرهية. ومن الأهمية بمكان الإصرار على التزام جميع الأطراف بالمبادئ الدولية من أجل خلق الشعور الودي نحو الآخرين الذي يفرض على حل سلمي للتزاع.

٤٨ - الرئيس: قال إن اللجنة تقدر أعمال الرصد المنتظمة التي يضطلع بها المركز والذي توفر تقاريره مصدراً موثقاً للمعلومات للدول والمؤسسات الحكومية الدولية والمجتمع المدني.

فيها هو وزملاؤه من الجنود الإسرائيليين مدى تمسكهم على ارتكاب أعمال العنف وقبول تعريض الأطفال الفلسطينيين لخطر لا يقبل هو تعريض أطفاله له. وقال إن إدراكه لهذه الحقيقة هو الذي دفعه للعمل في منظمة لحقوق الإنسان.

٤٤ - ومضى قائلاً إن منظمته أصدرت ما يقارب ١٣٠ تقريراً عن انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة وتركز بالدرجة الأولى على الانتهاكات التي يرتكبها ممثلو إسرائيل. وتبرر انتهاكات حقوق الإنسان أو الحقوق الإنسانية عادة بوصفها ضرورية للأمن وقلما تولى أي اعتبار لرفاه الفلسطينيين. وتخفي المبررات الأمنية وراءها في أكثر الأحيان اهتمامات أخرى غير مشروعة من قبيل توسيع المستوطنات المنشأة في انتهاك للقانون الدولي الإنساني؛ وقد صُمِّم مسار الجدار أساساً لتيح للمستوطنات إمكانية التوسع. وشيّد العديد من المستوطنات بمساعدة وتشجيع من السلطات التي ربطتها بشبكة الطاقة الكهربائية، بعد أن اعترفت بقانونيتها بموجب القانون الإسرائيلي. وعلاوة على ذلك، فإن القيود المادية والقانونية العديدة المفروضة على حرية تنقل الفلسطينيين تترك آثاراً مدمرة على حياتهم باعتبارها تمزق أواصر الحياة الفلسطينية.

٤٥ - وأردف قائلاً إنه تم اعتقال آلاف الفلسطينيين أو احتجازهم دون محاكمة، والسجناء الذين عرضت عليهم إمكانية المحاكمة جلبوا للمثول أمام المحاكم العسكرية وأدينوا في معظم الحالات تقريباً. وأعطيت للجنود الإسرائيليين أوامر تنتهك القانون الإسرائيلي والقانون الدولي الإنساني على حد سواء لأنها لا تميز بين الأهداف المدنية والعسكرية. وقال إن الضربات الجوية التي يشنها الجيش الإسرائيلي على قطاع غزة تمثل شكلاً آخر من الاحتلال من الجو. وقد تلقى المركز آلاف الشهادات المزعجة تغطي جزءاً صغيراً من الانتهاكات التي ارتكبت. وتبين تلك الشهادات أنه قلما

الفلسطينيين في الضفة الغربية وأُسِّس في أعقاب المؤتمرات التي عقدت بشأن حماية حقوق اللاجئين الفلسطينيين في عملية السلام. ويقيم المركز اتصالات مع منظمات المجتمع المدني في إسرائيل والشرق الأوسط والولايات المتحدة وأوروبا ويهدف إلى وضع تفاهم مشترك حول حقوق اللاجئين الفلسطينيين. وتصدر الإشارة إلى منظمات المجتمع المدني الإسرائيلية تعاونت في إرهاف الوعي حول حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة. وأقيمت حملات تثقيفية تستهدف صغار السن من اللاجئين الفلسطينيين من أجل مساعدتهم على فهم حقوقهم. وهناك عدد متزايد من الخبراء الذين يعملون على قضية اللاجئين الفلسطينيين. وذكرت أن منظمات المجتمع المدني تشارك بصورة نشيطة في الحملات العالمية الرامية إلى مقاطعة إسرائيل ووقف الاستثمارات فيها وفرض العقوبات عليها. وأكدت على أهمية إدراج حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة كشرط لإنهاء حملات المقاطعة ووقف الاستثمارات والعقوبات. وقالت إن المركز قام بحملات للتوعية بالذكرى السنوية الستين للنكبة التي يصادف وقوعها في عام ٢٠٠٨ وأوصى بإنشاء لجنة لتقصي الحقائق بدعم من الأمم المتحدة واللجنة للتحقيق بالأحداث التي وقعت في عام ١٩٤٨. وأشارت إلى أن المركز شارك في مؤتمرات المجتمع المدني التي نظمتها اللجنة وأوصى بأن تركز المؤتمرات التي تعقد في المستقبل على تحليل الأسباب الجذرية للصراع وعلى توجيه الانتباه للترباط بين حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وحقه في العودة وعلى إيجاد سبل مبتكرة لضمان إنفاذ القانون الدولي.

٥٤ - الرئيس: قال إن اللجنة أحاطت علما بالمقترحات التي قدمها المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين وأعرب عن أمله في إدراجها في برنامج عمل عام ٢٠٠٧ أو عام ٢٠٠٨.

٤٩ - انسحب السيد دياموند (بيتسليم - المركز الإسرائيلي للمعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة) من طاولة اللجنة.

٥٠ - بدعوة من الرئيس، شغلت السيدة غاسنر (بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين) مقعدا إلى جانب طاولة اللجنة.

٥١ - السيدة غاسنر (بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين): قالت إن هناك حاجة حيوية لإيجاد طرق للتغلب على إقصاء اللاجئين الفلسطينيين عند البحث عن السلام. وأقرت أن لجميع اللاجئين الفلسطينيين الحق في العودة والحق في الجبر والتعويض بموجب القانون الدولي. وأكدت أنه ليس هناك تناقض بين الحق في تقرير المصير والحق في عودة اللاجئين إلى ديارهم في المناطق التي باتت جزءا من إسرائيل. فالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني تشمل أيضا، في حقيقة الأمر، الحق في العودة.

٥٢ - ومن المهم الاعتراف أن الاحتلال الذي جرى في عام ١٩٦٧ لا يشكل السبب الرئيسي للمشكلة: فقد نظرت الأمم المتحدة في قضية فلسطين على مدى ستين عاما تقريبا وسيصادف عام ٢٠٠٨ مرور الذكرى السنوية الستين للنكبة. والسبب الذي لم تنه فيه حكومة إسرائيل الاحتلال هو نفس السبب الذي تمنع بموجبه عودة اللاجئين الذين شردوا من ديارهم في عام ١٩٤٨. وقد أقامت شكلا من أشكال الفصل العنصري الرامي إلى الحفاظ على أغلبية يهودية. ولم يتلق المجتمع المدني الفلسطيني الكثير من الدعم من المجتمع الدولي في سعيه لإدراج حقوق اللاجئين الفلسطينيين عند البحث عن السلام.

٥٣ - وأشارت إلى المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين يملكه أعضاء منظمات اللاجئين

ذلك السياق، حث على اعتماد عقوبات هادفة ضد الحكومة. كما حث المجتمع الدولي على دعم واستخدام منظمته والمنظمات المماثلة الأخرى في فلسطين وإسرائيل في الكفاح الهام من أجل السلام والعدل.

٥٩ - انسحب السيد شايبيرا (مقاتلون من أجل السلام) من طاولة اللجنة.

٦٠ - السيد منصور (المراقب عن فلسطين): أعرب عن امتنانه لعبارات التأييد الكثيرة لنضال بلده من أجل تحقيق تقرير المصير والتحرير خلال السنوات الطوال من القمع والاحتلال الإسرائيلي الوحشي. وأعرب عن أمله في أن تتغير الحالة إلى أحسن في غضون بضع سنوات وفي أن تتمكن اللجنة من الاحتفال بإنشاء دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة.

ملاحظات ختامية يلقبها رئيس اللجنة

٦١ - الرئيس: قال إن البيانات العديدة التي أُلقيت تبين بالتفصيل كيف أن أطول احتلال في التاريخ الحديث ما برح يمس كل جانب من جوانب حياة الشعب الفلسطيني. وأضاف أن المجتمع الدولي يعتبر الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية وما يرافقه من ازدراء كامل للقانون الدولي الإنساني ولقانون حقوق الإنسان الدولي السبب الرئيسي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وأكد أنه يقع على عاتق الدول الأعضاء واجب ضمان تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وبخاصة قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وأعرب عن تقدير اللجنة للجهود الكثيرة التي بذلت من جانب المجتمع المدني في سائر أرجاء العالم لإبقاء قضية فلسطين في صلب اهتمام الرأي العام العالمي. وقال إن المجتمع الدولي بأسره عليه التزام أخلاقي بالعمل على وجه الاستعجال في سبيل وضع حد لاحتلال فلسطين ولإنشاء دولة فلسطينية عادلة تعيش جنبا إلى جنب مع دولة

٥٥ - انسحبت السيدة غاسنر (بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين) من طاولة اللجنة.

٥٦ - بدعوة من الرئيس، شغل السيد شايبيرا (مقاتلون من أجل السلام) مقعدا إلى طاولة اللجنة.

٥٧ - السيد شايبيرا (مقاتلون من أجل السلام): قال إن منظمته تضم عددا متزايدا من المقاتلين الإسرائيليين والفلسطينيين السابقين الذين وافقوا على شجب وكسر دورة العنف وسعوا إلى تحقيق السلام والعدل ووضع حد للاحتلال الوحشي لفلسطين. وأضاف أنه رفض علنا ومعه طيارون إسرائيليون آخرون تنفيذ أوامر عسكرية يعتبرونها غير أخلاقية وغير قانونية وتتناقض مع القواعد الدولية للحرب وبخاصة الأوامر التي تنطوي على شن هجمات على التجمعات والأهداف المدنية. وقال إن الإسرائيليين حاولوا تجاهل الاحتلال والنكبة وحقوق الفلسطينيين ولكن لا يمكن لأية خطة سلام أن تنجح إلا حين يواجه الإسرائيليون تلك الحقائق. والعنف الذي تمارسه إسرائيل لمواصلة الاحتلال والذي يمارسه الفلسطينيون لمقاومته أفسد المجتمعين كليهما. ومن العوامل التي تدم حلقة العنف الكيمياء الضخمة من الأسلحة، وجلبها من الأسلحة الحديثة التي توردها الولايات المتحدة إلى إسرائيل. ويرى البعض أن قوات الدفاع الإسرائيلية عبارة عن حقل تجارب ميدانية لمنظومات الأسلحة التي تنتجها الولايات المتحدة وتوفر لصناعة الأسلحة في الولايات المتحدة سوقا رابحة وأرضا خصبة للتجارب.

٥٨ - وثمة عامل آخر يعيق البحث عن حل ممكن للحالة وهو الأمل الفارغ بأن تغير الحكومة الإسرائيلية سياساتها. فهذا الأمل واهم وينبغي التخلي عنه. ولن يتأتى أي تغيير في السياسة في المرحلة الحالية إلا بممارسة ضغط كبير على القيادة الإسرائيلية من قبل الولايات المتحدة وأوروبا. وفي

إسرائيلية آمنة والعمل كذلك في سبيل إقامة سلام شامل
وعادل ودائم في المنطقة.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠.
